

علاقة الميزان الصرفي بتلويينه الصوتي

The relationship of the morphological balance to its phonetic coloration

د/ نورية بويش *

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، nouria.bouich@univ-mascara.dz

تاريخ الارسال 2019/11/01 تاريخ القبول 2020/02/03 تاريخ النشر 2021/12/27

ملخص:

إنّ التلويين الصوتي تغيّر يصيب هيئة نطق الأصوات، وأنه قد يكون أحيانا عفويا، نتيجة تأثير البيئة، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين النصوص في ما إذا كان للتلويين أثر على الدلالة أم لا، فالبعض يرى أن له أثرا، والبعض الآخر يرى أنه لا يؤثر؛ إذا فقد نظر كل من المفهومين اللغوي، والاستعمالي للتلويين على أنه التغير، والتبدل في هيئة الأشياء والأصوات، أين سيظهر التوضيح أكثر من خلال عرض أنواع التلويينات الصوتية وأثر ذلك على دلالة ومعنى المباني.

الكلمات المفتاحية: التلويينات، الأصوات، المباني الإفرادية، الإدغام، الإبدال.

ABSTRACT :

Phonetic coloring is a change in the pronunciation of sounds, and may sometimes be spontaneous, as a result of the influence of the environment, but there are some differences between the texts as to whether coloring has an impact on the significance or not; If both linguistic and use concepts of coloring are seen as changing and changing in the form of objects and sounds, where will the illustration appear more by showing the types of vocal colorations and their impact on the significance and meaning of buildings.

Keywords: coloring, sounds, individual buildings, diphthong, substitution.

1 - مقدمة :

تتميز التلويينات الصوتية المتشابهة بالتقارب الصوتي مخرجا، وصفة بحيث ينشأ عن كل صوت تلويينات مختلفة، قد تغير المعنى لكنها تبقى محتفظة بخصائص الصوت الذي تلونت عنه، وقد تتميز التلويينات الصوتية بالتكامل، إذ إننا لا نستطيع نطق صوت مكان آخر، كنطق صوت اللام في (لام) بدل صوت اللام في (لان) فكل تلويين يتخذه اللام، يتغير متأثرا بطبيعة الأصوات التي تليه؛ إذ يصبح بمثابة مكمل صوتي لها، ولا يمكن لأي تلويين يتخذه صوت اللام نفسه، أن يحل محل صوت لام آخر فيما لو وضع مكانه، وهنا نلاحظ التكامل في موضعين: في الأول مع بقية أصوات الكلمة، والثاني مع تلويينات الصوت ذاته وذلك في مثل الله - بالله - لله أيضا.

مما هو معلوم، أن كلّ لفظ في أيّ نص كان يُوضع في موضعه المناسب تماماً كما أراد صاحبه وناطقه، وهذا الترتيب للأصوات في نص ما يقرها في مكانها متشابكة مع سابقاتها ولاحقاتها في إطار منظومة سياقية نصية تقوم على نسج معين، وتتساق معاً لأداء ما يراد من أغراض ومقاصد، حسب تلويناتها الصوتية.

2 الإدغام:

الإدغام في مفهومه اللغوي، يعني المزج والإدماج، وهذا لا يتأتى إلا من تلاقي عنصرين متفقين في الذات والهيئات، ومن هنا كان مفهوم الإدغام هو الخلط والمزج بين عناصر متماثلة أقلها اثنان. أما في الاستعمال اللغوي، فإن الإدغام ظاهرة لغوية صوتية، تحدث نتيجة تأثر الأصوات المجاورة ببعضها، والهدف منه تحقيق أقصى درجة التماثل والتجانس بين أصوات اللغة.

ولما كان الإدغام إدخال شيء في شيء، قال ابن منظور: (والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه)¹ هذا عن المعنى المعجمي اللغوي للإدغام. إذا فالمعاجم العربية عرّفت الإدغام تحت مادة دغم، فابن دريد عرّفه في جمهرة اللغة قائلاً: (يقال أدغمت اللجام في الفرس إذا أدخلته فيه، ومنه إدغام الحروف بعضها في بعض)². إذا اتفقت المعاجم العربية على معنى الإدخال للإدغام

أما مفهومه عند اللغويين؛ فهو (عبارة أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير فاصل بينهما بحركة ولا وقف، فيصيران لشدة اتصاليهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة شديدة، والغرض منه التخفيف - و التسهيل)³ وقد اشترط ابن جمعة لوقوع الإدغام من وصل الساكن بالمتحرك ليؤدّي بالثاني من غير فصل بينهما، بحيث لا يُسمع للأول (المدغم) أثر بل يكاد السامع يستسيغ حرفا واحدا جاء مشدّدا، ومعنى ذلك أن الحرفين يُلفظ بهما دفعة واحدة.

ومجمل القول في الإدغام، إنه تجاور صوتين متماثلين - أي متفقين في المخرج والصفات الأساسية والثانوية - في وسط المفردة أو في نهايتها لغرض التخفيف والتسهيل؛ وذلك أن الصوتين المتماثلين أو المتقاربين إذا تجاورا في الصيغة الإفرادية أو التركيبية فإنّ أداءهما عند النطق بهما مستقل على اللسان، بحيث ينجرّ عنه تضعيف للجهد العضلي الذي يقوم به اللسان، وبفناء أحد الصوتين المتماثلين أو المتقاربين في الآخر تزول تلك الوقفة التي كانت في الأولى بفضل النطق بهما معا.

ومن هنا فإنّ الإدغام في اصطلاح ومفهوم ابن جني هو: (والمعنى الجامع لهذا كلّ تقريب الصوت من الصوت ألا ترى أنّك في قطع ونحوه قد خفيت الساكن الأول في الثاني حتى نَبَا اللسان عنهما نبوة واحدة وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدغمه في الآخر ألا ترى أنّك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشّمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة مازجتها للثانية بما كقولك قطع وسكّر وهذا إنما تحكّمه لمشافهة به. فإن أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه "وإدغامه" فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه)⁴ وعن غير ذلك شاعت عبارة " يرتفع اللسان عنهما ارتفاعا واحدة " في أكثر تعاريف علماء القرن

الرابع هجري وما سبقه وتبعه. وهو قيد ليس صحيحا في بعض تعاملات الإدغام، كإدغام الباء في مثلها أو في الميم؛ إذ لا صلة لهما باللسان لأنهما أصوات شفوية وشفوية أسنانية.

وقد تحدث ابن جني عن الإدغام، وعقد له أبوابا خاصة في كتابه الخصائص، فكانت إشارات دقيقة دالة على معرفة دقيقة بموضوع الإدغام، وأوجهه المختلفة ومصطلحاته، ولا يخفى علينا الإدغام عند أستاذه الفارسي حينما تطرق للإدغام في كتابه التكملة شارحا ذلك بقوله: (الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعا واحدة وذلك في قولك: عُذٌّ وَفِرٌّ وَعَضٌّ).⁵ وهذا ما تحدثنا عنه وشرحناه سابقا. ومنه شدّ وملّ وحبّ أصلها شدّد وملّل وحبّب، يتبين لنا من عرض ذلك عن الإدغام أنه تواصل يقتضي السرعة والإيجاز، وبخاصة وأن جهازي النطق والسمع يتأثران بالمشافهة وقد يتضرران إن لم نلجأ للسرعة والإيجاز؛ حيث إن الإسغاء يتطلب التركيز لئتم الاستيعاب والإدراك كما أنّ النطق يحتم على المتحدث أن يضمن نطق الصوت نطقا سليما ومرنا دون تباطؤ أو تواء، وإلا فقد التبليغ تحقيق الغاية التي ننوخواها.

إن التواصل يتم عن طريق جهازي النطق والسمع، وذلك يقتضي التساهل والمران عند التعامل بهما - على كل تعامل باللغة المرسومة - عند التبليغ إرسال واستقبالا، فإن أغفلنا التيسير والمران فوتنا على المتكلم والسامع معا فرصة الانتفاع عند كل تعامل وربط، ولا سيما وأن التواصل والتبليغ يتعامل مبدئيا بلغة المشافهة التي تتطلب عدم الإطناب والتطويل؛ ربما للوقت واقتصادا في الجهد، وتوفيرا للطاقة، يتضح ذلك من خلال التوضيح الآتي:

الكلمات المدغمة يتم نطقها على هذا الشكل: شدّ، ملّ، حبّ؛ أي يتم ذلك على هذا النحو: (شدّ..د)، (ملّ..ل)، (حبّ..ب) فنحن عند الإدغام نوجز ذلك في مقطعين وفي أقلّ من ثانيتين. أما عند الفك وعدم الإدغام فإنّ انجازها يتطلب وقتا أطول، ومقاطع أكثر على هذا المنحى: (شدّ..د)، (ملّ..ل)، (حبّ..ب). والملاحظ هنا أننا عند الإدغام نفصل ذلك منتقلين من حرف شجري (ش) إلى حرف نطعي (د) ثم إلى حرف نطعي آخر (د) في (شدّ) مفككة.

كما أننا عند إنجاز نطق (ملّ) نعود من حرف شفوي (م) إلى حرف ذلقي (ل) مرة واحدة فقط ولو فككنا اللفظة لكان الأمر أعسر وعدنا من حرف شفوي (م) إلى حرف ذلقي (ل) مكسور، ثم إلى حرف ذلقي (ل) مفتوح وفيه جهد وطاقة مهدورة وزمن أطول. والأمر نفسه مع (حبّ) حين تنطق مدغمة نطق من حرف حلقي (ح) إلى حرف آخر شفوي (ب) وعند التفكيك يتم ذلك من حرف حلقي (ح) إلى آخر شفوي (ب) مضموم ثم إلى حرف شفوي (ب) مفتوح.

إذًا، الإدغام هو ما عُرف بالمضاعف مما نتطرق إليه في حديثنا عن الفعل المضاعف بكلّ حالاته؛ مُظهرين التدخل الصوتي، وتداخله في تحديد التضعيف وكذا حالاته بأوزانها وأنواعه، وكل ما يتعلق بذلك ونخص حديثنا عن الإدغام عند ابن جني والفارسي. فوجب قبل ذلك تحديد مفهوم التضعيف مضافا لما قدمناه عن مفهوم الإدغام.

2-1 المضاعف

اسم مفعول من ضاعف، وهو من حيث اللغة الشيء المضعف، ومن حيث الاصطلاح: عبارة عن اجتماع حرفين من جنس واحد مثل: سرّ يسرّ إلى آخره، ويقال له: الأصم لشدّته 6 أي: لتحقيق الشدّة فيه بواسطة الإدغام؛ ولا يقال فيه صحيح، لصيرورة أحد حرفيه حرف علّة، في نحو: تقضّى البازي فإنه أصله: تقضض البازي، فقلبت أحد حرفي التضعيف إلى الياء، نظرا لاجتماع المتجانسين، وعد الإدغام. وذكر في باب الصحيح، لأن في باب المضاعف جهتين: جهة الصحة، وجهة السقم، و الأول أغلب على الثاني، فكَذلك قدم على البقية.

والمضاعف قسمان: المضاعف الثلاثي: وهو ما كان عينه، ولامه من جنس واحد سواء أكان مجردا في مثل: عدّ بوزن فعل أم مزيدا فيه، في نحو: أعدّ بوزن: أفعّل. ويجيء المضاعف الثلاثي المجرد من ثلاثة أبواب: أي أوزان:

- 1- فعّل يفعل بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو: سرّ يسرّ.
- 2- فعّل يفعل: بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع نحو: فرّ يفرّ.
- 3- فعّل يفعل: بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع نحو: عضّ يعضّ.

ولا يجيء من باب فعّل يفعل بالفتح فيهما، لثقله بحرف الحلق فيه، ولا من باب فعل يفعل بالكسر فيها لوجهين: أحدهما: الالتباس، والآخر مخالفة القياس، ولا من باب فعل يفعل بالضم فيهما لثقله، أو لمخالفة القياس، ولكنه جاء قليلا نحو: حبّ فهو حبيب، ولبّ فهو لبيب من حبّب يحبّب، ولبّب يلبّب بالضم فيهن يدلّ عليه قوله: (فهو حبيب ولبيب؛ لأنه فعيل، وهو يجيء غالبا من فعل يفعل بالضم فيهما، وكذلك شدّ الشيء فهو شديد، والأصل شدّد بضم العين، وقال بعضهم شدّ الشيء غير مستعمل، وإن كان صيغة شديد يقتضيه كما أن قولهم: فقير يقتضي أن يكون من فقر بالضم، ولكنهم استغنوا عنهما باشتد وافتقر 7 أي لا يجيء إلّا من الدعائم .

والثاني المضاعف الرباعي: مجرّدا كان أم مزيدا فيه، وهو ما كان فاؤه، ولامه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينه، ولامه الثانية من جنس واحد، ويقال له: المطابق من المطابقة أي الموافقة أي: طوبق فيه الفاء واللام الأولى، والعين واللام الثانية، نحو: زلزل. ويسمى الأصم أيضا؛ لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقيق شدّته فقد حملوه على الثلاثي؛ ولأن علة الإدغام اجتماع المثليين، فإنه إذا كان مرتين كان أدعى إلى الإدغام، لكنه لم يدغم لمانع، وهو وقوع الفاصلة بين المثليين، فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام نحو: مددن من الثلاثي، فإنه يسمى بذلك حملا على الأصل فعّلن.

غير أن هناك من يرى أن هذا النوع من الأفعال، هو ثنائي مكرر، ولذلك فهو على وزن: ففعع حيث يقول صاحب النص السابق: (ويلحق الصرفيون بهذا النوع أفعالا، مثل: خرخر، وقلقل، وصرصر؛ ويطلقون عليها مضاعف الرباعي، غير أن ما نراه في هذا الفعل، أنه ثنائي مكرر، ولذلك فهو بوزن ففعع) 8 أي ليس بزنة:

فعفل. والمضاعف هو المدغم، وسبق القول إن الإدغام في اللغة هو إدخال الشيء في الشيء أو الإخفاء و الإدخال، وفي الاصطلاح: إسكان الحرف الأول، وإدراجه في الثاني، وقال ابن الحاجب: الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل والإدغام يسكون الدال هو إفعال من مصطلحات الكوفيين، والإدغام بتشديد الدال، افتعال هو من عبارات البصريين. أي هو نقل الأثقل إلى الأخف؛ وشبهه الخليل بوطي المقيد، فإن المقيد يمنع من توسع الخطوة فيصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه، وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في حيز واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين والغرض من الإدغام: التخفيف فإن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل، والتخفيف مطلب لغوي أصيل ومبدأ من مبادئ اللسانيات الحديثة، ويسمى الاقتصاد اللغوي، وتحقيقاً لمبدأ الخفة والاقتصاد، تفاوتت الحروف العربية في مجال الإدغام، فكان أنواعاً.

2-2 أنواع الإدغام

الإدغام إدماج في مفهومه العام، وفي مجال الاستعمال، يتنوع الإدماج بحسب، التراكيب والتشكيلات، ويتعدد بحسب المظاهر والاستعمالات، وقد تتبع المختصون مظاهر الإدغام وظواهره، ثم حصروه في ستة أنواع، نجمها في ما يأتي مستخلصة من آثار العرب القدماء والمعاصرين.

1- حسن الإدغام

2- جواز الإدغام والإظهار

3- ما لا يحسن فيه الإدغام

4- ما لا يجوز فيه الإدغام

5- ما يبدل استثقلاً

6- ما يخفى وهو بزنة المتحرك

وجاء في آخر عنوان مما سبق، عبارة (ما يخفى وهو بزنة المتحرك) حيث كان للميزان وجود في الموضوع وكان له فضل الحكم والتمييز بين التشابهات والمتداخلات، وتبقى قضية مهمة في الموضوع وهي أن في إدغام الحروف تفاوتاً وتفاضلاً، حصرتها المختصون في أربعة أنواع وهي:

1- حروف لا تدغم ولا يدغم فيها، وهي الهمزة وأصوات المد الثلاثة، والمجموع أربعة، وامتناع الإدغام في هذه الحروف أنها ليست حروفاً بكامل أوصافها وإنما هي حركات ممتدة.

2- حروف لا تدغم ويدغم فيها، ومجموعها أربعة كالأولى وهي: الميم، والفاء، والراء، والشين، وذلك لاختصاص كل حرف من هذه الحروف بفضيلة يجب المحافظة عليها⁹ لما لها من قيمة في التصويت والأداء.

3- حروف تدغم ويدغم فيها وهي بقية الحروف العربية وعددها واحد وعشرون حرفاً.

4- حروف تدغم كمجموعات، وهي الحروف النطعية كلها، تدغم في الأسلية، وفي الأسنانية تقيماً وترجيحاً، وقد قسم المختصون الإدغام إلى قسمين كبيرين واحد رجعي، وفيه يتأثر الحرف الأول بالثاني، وهو قليل. وإدغام تقدمي وفيه يتأثر الحرف الثاني بالأول وهو المشهور.

ونبدي بملاحظة في الموضوع، وهي أن جميع مظاهر الإدغام وظواهره يمكن إدراجها تحت غاية الاقتصاد اللغوي، وهو ما سماه القدماء خفة، بوسيلة هي دمج المتماثلين وتقريب المتجانسين، واجتمعت ظواهر الإدغام تحت عنوان التماثل، وجمع المختصون المتقاربات تحت عنوان التجانس وسماه القدماء الإبدال.

3- الإبدال

الإبدال ظاهرة صوتية تشترك مع الإدغام في مطلب التخفيف، كما يسمى الاقتصاد اللغوي أيضاً، وميزانه الصرفي (إفعال) وهذا الميزان يختص بالتحويل، في مثل: إدراج، وإدماج، وإصغار، وإكبار، وإرضاء، وغيرها. ومما جاء في تعريفه أنه (لون من الانسجام والتناسب في السياق اللغوي، وهو شبيه بالإدغام؛ يهدف إلى تقريب صوت من صوت اقتصاداً في الجهد العضلي وتناسبا في السياق النطقي)¹⁰ وهو أنواع أيضاً، وتشترك جميع أنواعه في معنى التحويل والتغيير من خلال ميزانه الصرفي، وجموع حروف الإبدال مختلف فيها والمشهور أنها اثنا عشر حرفاً، منها حروف الزيادة العشرة، المجموع في عبارة (سألتمونيها) مضاف إليها حروف الجيم والطاء والذال، وجمعوها في عبارة (هدأت موطيا) وفي عبارة (طال يوم أنجدته) والعبارات جميعها، متفقة في حروف الزيادة الصرفية (سألتمونيها) ومختلفة في المضافات إليها، وهي: الجيم، والطاء، والذال.

إنّ الإبدال من النواميس الطبيعية التي تخضع لها اللغة سواء أكان الإبدال قياسي أو سمعي شاذاً، أو نادراً. إنّ الإبدال من موضوعات التغيير في اللغة عند القدماء، وإن تباينت آراؤهم حوله بين راد أمره إلى لهجات مختلفة اجتمعت في لغة نموذج - متفق عليه - لتوافق المعاني بين تلك اللهجات؛ وبين من يراه أعم من إحلال حرف محل آخر، يمثل الرأي الأول أبو الطيب اللغوي في كتابه الإبدال الذي نفى أن يكون الإبدال المراد به أن يعتمد (العرب تعويض حرف من حرف، وإنما هو لغات مختلفة لمعان متفقة)¹¹ بينما يمثل الرأي الآخر معظم الدارسين القدامى كالاسترباذي حين قال الإبدال في اصطلاحهم اعم من قلب الهمزة والواو والياء والألف، وآبي حيان الذي ذهب إلى أنه قلما نجد حرفاً إلا وقد جاء فيه الإبدال .

لقد تعرض الدارسون قدماء ومحدثون لظاهرة التغيير هذه وأسماها الإبدال محددين إياها بقولهم: (البدل أن تقيم حرفاً مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة وإما استحساناً)¹² والملاحظ هنا أن تعاريف الدارسين تكاد تتفق على أن الإبدال هو إقامة حرف مقام حرف آخر والمراد به كلّ تغيير صوتي يلحق الكلمة، فإن خضع للضوابط والقواعد كان قياسياً، ويسمى عند الصرفيين بالإبدال الشائع، ويلحق الحروف الصحيحة وحصره في تسعة أحرف يجمعها قولهم "هدأت موطيا" فإن لم يخضع لضوابط عامة كان سماعياً .

3-1 في توافق الموازين

الميزان وظيفته الأساسية تقدير الكميات و الكيفيات، في مختلف الذوات والهيئات، ويفترض أن يكون دقيقاً، صحيحاً متمكناً، ولكن الميزان الصرفي معتل في مكوناته - معتل الوسط - منقلب عن أصله - موزان - ومن هنا نتوقع وجود خلل في مقادير الموازين وتقديراتها. ولذلك أمثلة ونماذج نورد بعضها.

في موضوع ميزان المبدلات، لا نبذل كلمة المقابلة في الميزان بل نقول إن وزن فحسط، وفزد فعلت، وفُعلت، ولا نقول فعلط لا فعلد، وإن كان الرضي يذهب إلى أنها توزن على هيئتها بعد حدوث إبدال فيقال: فعلط و فعلد¹³.

وسبب وزنهما على فعلت وفُعلت عند من يذهب إلى وزنهما على الأصل هو أن أصلهما فحصت، وفزت فأبدلت التاء في الكلمة الأولى طاء، وفي الثانية دالا في بعض اللهجات، وهذا الوزن للتمثيل فحسب؛ لأن الأصل في الضمائر ألا توزن، وإلا جرى العرف على وزنهما مع الأفعال المتصلة بها وبخاصة المعلولات.

3-2 إبدال المعتلات

الإعلال (هو تغيير حرف العلة للتخفيف بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب والإسكان، والحذف¹⁴ وهو عند أبي حفص الزموري: (تغيير حرف العلة بقلب، أو حذف، أو إسكان أو حروف العلة: الواو والياء والألف، اختلف في الهمزة قيل: هو حرف صحيح وقيل حرف علة، وهو مذهب الفارسي)¹⁵ أما عباس حسن فيقول في المسالة الإعلال والإبدال (الإعلال المراد به تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (أ، و، ي) وما يلحق بها وهو: الهمزة، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة مع جريانه في كل ما سبق على قواعده ثابتة يجب مراعاتها. من الأمثلة: صوغ اسم المفعول من الفعل: قال وهو مقول، والأصل مقول (بضم الواو الأولى نقلت الضمة إلى الساكن قبلها و هذا يسمى: إعلالاً بالنقل) وترتب عليه تسكين حرف العلة، و إتباع حرفين ساكنين متواليين لا يصح اجتماعهما، فحذف الأولى منهما وهذا يسمى إعلالاً بالحذف، وصارت الكلمة إلى مقول بعد هذين النوعين من الإعلال وتحقيق شروطهما. وكالفعل: قال و أصله قَوْلَ بفتح الواو قلبت أيضاً بتحريكها وانفتاح ما قبلها، فصار الفعل قال وهذا إعلال بالقلب والإعلال على حد تعبير عبده الراجحي (تغيير في حرف العلة تغييراً معيناً قد يكون بقلبه إلى حرف آخر، أو بحذف حركته أي تسكينه أو بحذفه كله، أي أن الإعلال يكون بالقلب، أو بالتسكين، أو بالحذف، ومعنى ذلك أنه مقصور على حرف العلة التي يحددها العرب بأنها الألف، والواو والياء ثم يلحقون بها الهمزة)¹⁶

ونستخلص من مجمل ما سبق، أن الإعلال هو: تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة بالقلب والحذف والنقل والتسكين لأجل التخفيف، أو كما يقول شاهين: (الإعلال كما يراه أغلب علماء التصريف، وهو ما تتعرض له أصوات العلة والهمزة من تغييرات وذلك بحلول بعضه مكان بعض، وهو ما يعرف بالإعلال بالقلب كما في نحو: عجائز والأصل عجاوز، أو بسقوطها من الكلمة، وهو ما يعرف بالإعلال بالحذف، كما في نحو مضارع (وعد)، أو بسقوط بعض عناصرها وهو ما يعرف بالإعلال بالنقل أو الإسكان كما في نحو يقول وأصلها)¹⁷ ويقول في موضع آخر: (والسر في تسمية هذه الأصوات بأصوات العلة أنها كما يقول الاسترادي: لا تصح ولا تسلم؛ بمعنى أنها تتغير ولا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والصامت؛ فهي كما يقال كالعليل المنحرف والمزاج المتغير حال بحال¹⁸).

لقد ألحق النحاة العرب الهمزة بأصوات العلة المدية الواو، والياء، والألف، هي في الواقع ليست بداخلة فيها، فهي ليست من ضمن المصوتات، ولكنها من الصوامت، ويؤخذ على علمائنا أنهم جعلوها مع الألف والواو والياء، في باب واحد، ويسهل هذا أن رمز الألف هو في الأصل رمز الهمزة، ولم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إل في منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً حين اختار الخليل بن أحمد، رمز العين الصغيرة ترسم في موضع هذا الصوت الحنجري، وقد وجدناهم يجعلون الهمزة أحياناً حرف علة وأحياناً صوتاً شبيهاً به والحقيقة أن الهمزة صوت صامت، وترتب على ذلك أنهم اضطربوا في علاجهم لكل مسائل الهمزة وعلاقتها بأصوات المد، التي هي مصوتات، وذلك لعلاقتها بأصوات العلة كما اضطربوا في علاجهم في قضايا أحرف المد (المصوتات) وعلاقتها بأحرف العلة نتيجة للاشتراك في الرموز الخطية البصرية.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة، أنه لا توجد أية علاقة صوتية بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة، فالهمزة تختلف في مخرجها عن أصوات المد والعلة؛ إذ أن الهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس، ولذلك فهي معدودة من الصوامت لا المصوتات، ولكن أصوات المد (المصوتات) أصوات انطلاقة مجهزة تخرج من أقصى الحلق . ونظراً للتباعد الواضح بين الهمزة باعتبارها حرفاً صامتاً، وبين حروف العلة باعتبارها مجرد حركات طال زمن نطقها، فلا يصح أن يقال بوقوعه بينهما وبين أحرف المد التي هي مصوتات 19 ما تجدر الإشارة إليه أن اللسانيات الحديثة ترفض النظر إلى ما يسمى في العربية بأصوات العلة المدية الواو والياء المديتين والألف على أنها حروف تنظر إليها مصوتات طويلة، بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين، والميم وغيرهما من الصوامت. كذلك لا تفرق النظرة الحديثة بين أصوات مجهزة يخرج الهواء عندها على شكل مستمر من البلعوم والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلاً يمنع خروجه، أو يسبب احتكاكاً مسموعاً. بين الواو والياء المديتين والألف من الجهة، وبين الضمة والكسرة والفتحة من الجهة أخرى إلا في طول المدة الزمنية، فتعتبر الأولى مصوتات طويلة، وتعتبر الثانية مصوتات قصيرة والمصوتات الطويلة في عرف اللسانيات الحديثة ما ذكره لإبراهيم أنيس في قوله: (أما أصوات اللين العربية فطولا تقصر وذلك مع جزم، كما في نحو: ينام، يقوم، يبيع، يرضى، يسمو، يرمى، حين يدخل على هذه الأفعال أداة جزم فتصبح: ينم، يقم، يبع، يرض، يسم، يرم، فكل الذي أصابها هو أن صوت اللين الطويل أصبح قصيراً وهذه الظاهرة مطردة في اللغة تحتملها قواعد اللغة .

وقد نص ابن جني على الطبيعة الواحدة لكل من حروف المد والحركات حيث قال في باب مضارعة الحروف للحركات من كتاب الخصائص: (إن الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة: الواو الصغيرة و الكسرة : الياء الصغيرة، والفتحة: الألف الصغيرة) ثم يقول: (فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاد للحروف ومن جنسها، وكانت متى أبشعت ومطلت تمت، ووفت، وجرت مجرى الحروف) 20 أي أن الفرق بين النوعين لا يتجاوز كونه فرقا في كمية النفس.

3-3 من خصائص الميزان

عندما يقال ميزان، نتصور صورة ما، تحكم و تتحكم، في موضوعات خاصة ومجالات خاصة، بكميات خاصة، وحينها ونتصور في الجميع الخصوصية والتخصص، ومن، تصور حكم الميزان قطعياً في جميع المجالات. وفي مجال اللغة وميادينها، للميزان حضور قوي فعال، في المنظوم والمنثور، وفي ما هو منهما وليس منهما، ونقصه به القرآن الكريم، كما نتصور في الميزان - في بعض الأحيان - تقويًا للمعوج قبل تقديره، والتقويم قد يكون بالتسديد أو بالاستغناء ومن أسماء هذا المفهوم الإحالة والإزالة، وهاتان الصورتان. تسميان في اللغة، الإعلال والحذف.

الإعلال بالحذف

مما يعنيه هذا مفهوم، حذف حرف أو أكثر، من الكلمة الموزونة لعلة صرفية، فيجب أن يحذف ما يقابله في الميزان سواء أكان المحذوف أصلياً أم زائداً، فيكون وزن يعد، يصل مضارع الأفعال وعد، وزن، وصل (يعل) بحذف الفاء في الميزان مراعاة لحذفها في الموزون حيث كان الموزون قبل الحذف يوعده، يوزن، يوصل بوزن يُفعل، وقعت الواو ساكنة بين ياء و كسرة فحذفت وكانت الواو في الأفعال الثلاثة فاء الكلمة، فحذف ما قبلها في الميزان وكذلك فعل الأمر من الأفعال السابقة يكون بوزن (عل) بحذف الفاء من الميزان مراعاة للموزون عد، زن، صل والأصل إوعده، إوزن، إوصل ولما كانت لواو ساكنة وما قبلها وما بعدها مكسورين: الهمزة والواو حذفت. ثم حذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها حيث جيء بها توصلاً لنطق الساكن.

ومن الحذف الذي يجب مراعاته في الميزان حذف عين الفعل من أمر الأفعال المعتلة مثل: قال يقول، باع يبيع، سار يسير، صام يصوم، فالأمر من هذه الأفعال: قل، بع سر، صم (قُل، فُل) بحذف العين من الميزان مراعاة للموزون وأصل الأمر منها أقول وإبيع، إسير، وأصوم نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فحذفت الهمزة للاستغناء عنها بعد تحرك القاف، والياء، والسين، والصاد، وسكنت الواو والباء بعد نقل حركتهما فالتقى الساكنان الواو واللام في أقول، والياء والعين في إبيع، والياء والراء في إسير والواو والميم في أصوم، فحذفت الواو والياء من الكلمات الأربعة فصار الأمر منها: قُل، بع، سر، صم، بوزن قُل وفُل ومن ذلك الأمر من وعى، وقى، ع، ق ووزنهما ع بحذف الفاء واللام. وخلاصة ما يقال هنا: إن أي حذف في الموزون، يقابله حذف في الميزان مع مراعاة مبدأ التعويض بالتأصيل، أي الرجوع إلى أصل المنطوق، قبل أن يلحقه التغيير.

3-4 التغيير بالترميم

نعني بهذا، إبدال حرف العلة، بعد ألف مفاعل، أو شبه همزة، مثل: صحيفة، تجمع على صحائف، ورسالة تجمع على رسائل وأصل صحايف، ورسايل، وقعت الياء بعد ألف شبه مفاعل وكان المدة زائداً في المفرد فقلبت همزة، فصارت صحائف، ورسائل بوزن فعائل ومثلها عجائز جمع عجوز إذ أصلها عجاوز وقعت الواو بعد ألف شبه مفاعل أيضاً وكان مد المفرد فقبلت همزة فصارت إلى عجائز بوزن فعائل²¹.

وفي مثل: مدد، فقد أدغمت الدال الأولى وهي عين الكلمة في مثلها، وهو حرف زائد، أما الدال الثانية فهي لام الكلمة، ووزنها: فعل بتضعيف العين، أو إدغام حرف في مثله، مثل: مكرمي ومسلمي، وأوصلها مكرمون لي، ومسلمون لي، حذفت اللام تخفيفاً ثم النون للإضافة فصارتا مكرموي ومسلموي بواو الجمع، وباء المتكلم، فقبلت الضمة كسرة والواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وهما زائدتان فصارتا مكرمي ومسلمي على وزن مفعلي بإحداث إدغام في الميزان مراعاة للموزون و سنعود لذلك في مبحث الإدغام، بالشرح والتحليل والتفصيل.

4-تداخل المفاهيم

المفاهيم والمصطلحات اللغوية، هي منها وليها، ومن ثم كثيراً ما يحصل تداخل بين المعاني الوظيفية للمفاهيم والمصطلحات، وقد يحصل الاختلاف بين الممكنات أو الموقعيات، ومن ذلك مفهوم القلب أو الكميات كالإعلال، أو الإحالات كالإبدال، وأحياناً نجد عند اللغويين وبخاصة الصرفيين مفهومين مجتمعين في عنوان واحد كالذي نقف عنده حالا.

4-1 الإعلال والقلب

يطلق هذا المفهوم حين يقلب حرف يقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر مثل: قال، باع، فإن أصلها قول وبيع بوزن فعل تحركت الواو في قول والياء في بيع، وكان ما قبلها مفتوحاً فقلبنا ألفاً فصارتا إلى قال وباع بوزن فعل على الأصل. فإننا نأتي بالميزان على أصل الكلمة من غير أن نهتم للتغيير الذي حدث، فنقول: إن وزن استقام، واستطال، واستبان: استفعل لا استفال، لأننا وزنا هذه الكلمات على أصلها الذي هو استفقوم، واستطول، واستبين، دون أن نراعي التغيير الذي طرأ على حرف العلة، وكذلك نقول: إن وزن استرضى و استبقى استفعل، ولا نقول استفعى، للسبب نفسه و نقول: في وزن يستقيم، يستبين، يستطيل، يستعلى، يستبقى: يستفعل ولا نقول: يستفيل ولا يستفعي.

4-2 الإعلال بالنقل

هو نقل حركة حرف العلة، إلى الحرف الساكن الصحيح قبله، في مثل: يقول و يصوم بضم الواو وسكون ما قبلها بوزن يفعل، وقد حدث فيها إعلال بالنقل حيث نقلت حركة الواو في الكلمتين وهي الضمة إلى الساكن الصحيح قبلها القاف في الأولى، والصاد في الثانية فصارت إلى يُقول ويصوم بوزن يفعل على الأصل.

4-3 ازدواجية التوظيف

توزن الكلمة التي وقع فيها إعلال بالنقل والقلب معا على أصلها قبل حدوث هذين الإعلايين فيها فنقول في وزن يخاف و يهاب: يفعل ولا نقول: يقال بل نزنه ما على أصلهما يُخَوِّفُ ويهيِّب، ثم قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصارتا يخاف ويهاب ووزنهما يفعل، دون تغيير في الميزان مراعاة للأصل.

4-3 ثاء الافتعال

الإبدال - على ما سبق تقديمه - هو (جعل حرف مكان حرف) ومما جاء في تعريفه أيضاً، أنه (حذف حرف ووضع آخر في مكانه بحيث يختفي الأول، ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة أم

كانا صحيحين أم مختلفين، فهو أعم من القلب؛ لأنه يشمل القلب وغيره ولهذا يستغنون بذكره عن القلب²² ويذكر عبد المقصود: (إن الإبدال تغيير يحدث في أصوات العلة والهمزة، و في غيرها من الحروف، و يرون أن القلب تغير يحدث في أصوات العلة و الهمزة، وعندهم الإبدال أعم من القلب؛ لأن الإبدال يشمل جميع حالات التبادل بين الأحرف الصحيحة والمعتلة)²³ وبعد هذا يقول: (وأرى أنه لمن الأفضل أن نتجنب الخلط واللبس، فنأخذ برأي الأغلبية ونخص الإعلال بالتغيير في الأصوات العلة الثلاثة التي هي: الواو، والياء، و الألف وتلحق بها الهمزة ونخص الإبدال بالتغيير فيما عداها أعني الإبدال الأصوات الصحيحة فقط)²⁴

وينحصر الإبدال الصرفي اللازم في تسعة أحرف يبدل بعضه من بعض هي: (الهاء، الدال، الهمزة، التاء، الميم، الواو، الطاء، الباء، الألف، وقد جمعت في قول بعض النحاة، هدأت موطيا) يقول ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك: (هذا الباب عقده المنصف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً، و هي تسعة أحرف جمعها المصنف في قوله: (هدأت موطيا) وهي اسم فاعل من أوطأت الرجل إذا جعلته وطياً، لكنه خفف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها، وكسر ما قبلها)²⁵.

فالمبدل من تاء الافتعال هو ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا تكلم بها على الأصل البتة، و ذلك انك إذا قلت افتعل، و ما تصرف منه، وكانت الفاء أحد حروف الإطباق الأربعة: صادا، أوضادا، أوطاء، أو ظاء، فالتاء فيه مبدلة أي أن تاء الافتعال تقلب طاء، و ذلك قولك: اضطرب، ويضطرب، ومصطبر (ولا يقال في اضطرب اضطبر ولا في اضطرب اضطرب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يخصى ذكره، والعلة في أنه لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق أنهم أرادوا تخنيس الصوت وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف)²⁶.

قد تبدل تاء الافتعال على ما قبلها إذا كان قبلها صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء اصبر، ومصبر، و اصلح (من الصلح) و اضرب، و اظهر (وأصل هذه كلها اصتبر، واصلح، واضترب، فكروها ظهور التاء، و هي مهموسة غير مستعلية مع الضاد الطاء، وهما مجهورتان مستعليتان فأرادوا الإدغام فأبدلوا الزائد، وهو تاء افتعل الأصلي الذي قبله²⁷

وأما اصتبر فإنها و إن كانت الصاد مهموسة كالتاء، فإن فيها استعلاء ليس في التاء فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحدا فأبدلوا الزائد للأصلي فقالوا: اصتبر، ولا يجوز في اضطرب: اطرّ على أن تدغم الصاد في الطاء؛ لأن في الصاد صفيرا و تمام صوت فلو أدغمتها لسلبتها ذلك، كما لا يجوز في اضطرب اطرّ، لأن الضاد لا تدغم في الطاء، لأنك لو قلت ذلك لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إياها في الطاء و إنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه، و قوة المتحرك أو الشيء في نظيره، و أما قولهم: اطرّ في اضطجع فشاذ، وكذلك الطجع ونظيره في الشذوذ كقولهم: استخذ فلان أرضا. يريدون اتّخذ، وكذلك لا يجوز في اضطجع اطرّ و لا في اضطرب اطرّ؛ لأن الصاد والضاد لا يدغمان في التاء.

وقد تبدل تاء الافتعال دالا إذا كان قبلها زاي نحو: ازدجر، و مزدجر، ومن اتبع التاء الحرف الذي قبلها أبدل منها الزاي فقال: ازجر و هو مزجر وأصلها ازجر فالزاي مجهورة، والتاء مهموسة فقبلوا التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر عندما قال: ازدجر. ومن قال: ازجر فقد أبدل الزائد للأصلي مثل: اصبر (ولا يجوز ادجر ولا اّجر في ازدجر؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء، ولا في الدال لثلا يذهب منها الصغير، وطول الصوت لما فيها من لانسلا) وقد تبدل تاء الافتعال دالا إذا كان قبلها ذال، ثم تدغم الذال فيها، وذلك افتعل من ذكر، يذكر تقول فيه: اذكروا يذكر من أتبعها الحرف الأولى قال: اذكر ومذكر (وأصله اذتكر والذال مجهورة، والتاء مهموسة فأبدلوا التاء دالا لتوافق الذال في الجهر كما قربوا التاء من الزاي في ازدجر بأن قلبت دالا، ومن قلب الزائد للأصلي فقال اذكر كما قال: ازجر وادكر أجود من اذكر)²⁸ فالكلمة التي أبدلت فيها تاء الافتعال توزن على أصلها قبل حدوث الإبدال. إما للاستثقال، وإما للتشبيه على الأصل كما قال ابن الحاجب.²⁹ في الثانية إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه للاستثقال، وإما للتشبيه على الأصل. وقد اعترض بعض الصرفيين على قول ابن الحاجب، فقال الاسترادي قلنا: هذان حاصلان في فحْصُطْ، و في فُزْدُ، ولا يوزنان إلا بلفظ البدل و لو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، أن المدغم في أصلي فإنما بما بعده و المكرر فإنه بما قبله ليدخل فيه، نحو قولك ازين و اّارك على وزن: افعل و اّاعل، و قولك قردد، وقطّع على وزن افعل، وفعل، وفعل لكان أولى و أعم.

وقال ابن جماعة: كلا الوجهين (الاشتغال، و التشبيه على الأصل) فيه ضعف أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص إذ قد يقبلون الزنة بقلب الموزون، و لا يراعون بيان أصل الوزن، و أما الثاني: فلتخلف المعلول عن العلة إذ الاشتغال لو كان لعله لعدم التعبير عن الزائد يلفظ لما قالوا في وزنه هبلع مثلاً هفعل، فتبين أنه ليس علة لعدم التعبير.

وقد رفض الاسترادي أن يكون وزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء، و قال: إن هذا مما لا يسلم: بل اضطرب على وزن افطعل، وفحصط (أي فحصت بتاء المتكلم) وزنه: فعلط، وهراق وزنه: هفعل... فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه، وقال عبد القاهر في المبدل من المبدل من الحرف الأصلي، يجوز أن يعبر عنه بالبدل فيقال: في قال إنه على وزن فال.

أما الإبدال من شبه تاء الافتعال فتقول في وزن ازين، واطير تفعل لا افعل؛ لأن أصلها تزين، وتطير فقبلت التاء من جنس الحرف الذي بعدها، وهو فاء الكلمة ثم سكن وأدغم في الفاء، وتعذر النطق بالسكن فأتى بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق به فصار ازين، واطير، ومثلهما ادارك، واثاقل فوزنهما تفاعل و لا افاعل غير أن بعض الصرفيين يزنها بالصيغة التي عليها فيقول في وزن ازين، وادارك اّقل، و اّاعل.³⁰

إذا في حالة المباني الإفرادية يكون التلويين في حلول صوت محل آخر؛ حيث إن تغيير مواقع الأصوات (تأثير قوي في تغيير المعنى، فهناك مواقع لصوامت مرتبطة بمعان أساسية وتفرعية، في مثل: رتبة الباء بعد الراء. إذ إن كل مفردة مبدوءة بصامت الراء ومتبوعة بالباء ترتبط بمعنى التقيد والتثبيت، ويأتي الصامت الثالث لتنويع التقيد، وتميزه في مثل: ربط، وربع، وربص، وربق يأخذ هنا المعنى الأساس التقيد والتثبيت كل من الراء بعده الباء، أما بقية

الصوامت المتغيرة في مثل: الطاء والعين والصاد والقاف، فهي ترتبط بالمعنى التفرعي، وهو درجة التقيد ونوعه، وهكذا نرى أن تنوع المعنى مرتبط بتنوع الصامات الثالث.

الهوامش:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، إعداد و تصنيف: يوسف خياط- لسان العرب، دار لسان العرب بيروت ج1، ص18.
- 2- ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص 670، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1987.
- 3- علي موسى الشوملي، شرح ابن معطي، ج2، ص 1363، مكتبة الخرجي الرياض، ط1، 1985م
- 4- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى لبنان، ط 2. ج2، ص140.
- 5- الفارسي، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1981م. ص273.
- 6- بدر الدين محمد بن أحمد العيني، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار القاهرة، 2007م، ص148
- 7- بدر الدين بن أحمد العيني، شرح المراح في التصريف، ص149-150.
- 8- مسعود سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، تحقيق: عبد العال مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8. ص92-93.
- 9- مكّي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، مطبعة اتحاد الكتاب العرب دمشق، ط 1، 2007 م، ص 195، وما بعدها
- 10- مكّي درار، الحروف العربية، ص 201
- 11- أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، تح: عزّ الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية دمشق، 1961م، ص9.
- 12- ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشوملي، بدران للطباعة و النشر لبنان، ط 1، 1963م، ص173.
- 13- الأستريادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، 1996م ص19
- 14- احمد الحمالوي، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان د ط. د ت. ص1.
- 15- أبو حفص الزموري، فتح اللطيف في التصريف على ابسط و التعريف، إعداد: مهري المولود، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط 1991 م، ص 302.
- 16- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، ص129.
- 17- ينظر عبد الصبور شاهين . المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1980م
- ص 171.
- 18- عبد لصبور شاهين، المرجع نفسه، ص 171.
- 19- المرجع نفسه، ص174
- 20- ابن جني، الخصائص، ج2، ص315 - 316.
- 21- الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م، ص 52-53.
- 22- عباس حسن . النحو الوافي، دار المعارف. مصر. ط 3. دت، ص 757.
- 23- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1900م، ص33.
- 24- المرجع نفسه، ص33.
- 25- شرح ابن عقيل، ج2، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1980م، ص503.
- 26- ابن جني، المنصف، ج2، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط1، 1960م.
- ص 541، والتصريف الملوكي، تصحيح و شرح: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية مصر، ص 48.
- 27- ابن جني، المنصف، ص 543.
- 28- ابن جني، التصريف الملوكي، ص48.
- 29- الأستريادي، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسين و محمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الحميد- ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 1975 م، ج1، ص18.
- 30- شرح الرضي على الشافية، ج1، ص18-19.